الأمم المتحدة
A/64/6 (Sect. 13)/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١*

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

(البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١)**

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٣

برنامج العمل ١٥

مرفق

النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولن تنفذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ . . . . . ٣٣

* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٦ (A/64/6/Add.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٦ (A/63/6/Rev.1).

031109 281009 09-55109 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

لمحة عامة

الجدول ١٣-١

تقدير النفقات

(حصة الأمم المتحدة بمعدلات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)

المقترح المقدم من الأمين العام	٣٠ ٠٣٧ ٠٨٣
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠ ٨٧٣ ٧٠٠

الجدول ١٣-٢

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	١٦٦	١ أ ع م؛ ١ مد-٢؛ ٥ مد-١؛ ٢١ ف-٥؛ ٣١ ف-٤؛٢١ ف-٣؛ ١٥ ف-٢/١؛ ٧١ خ ع (ر أ)
الوظائف الجديدة	١٢	١ مد-١؛ ٣ ف -٥؛ ٤ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ٣ ف-٢
الوظائف الملغاة	٢	خ ع (ر أ)
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	١٥٦	١ أ ع م؛ ١ مد-٢؛ ٤ مد-١؛ ١٨ ف -٥؛ ٢٧ ف- ٤؛ ٢٠ ف-٣؛ ١٢ ف-٢/١؛ ٧٣ خ ع (ر أ)

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ ر أ: رتب أخرى.

الميزانية الكاملة: ٠٠٠ ٠٨٩ ٧٢ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ ٢٠٠ ٨١٥ ٧٥ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

حصة الأمم المتحدة: ٥٠٠ ٦٩٤ ٣٥ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ ٢٠٠ ٦٦٩ ٣٧ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

١٣-١ إن مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية هو وكالة التعاون التقني المشترك للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية المعنية بجوانب تنمية التجارة المتصلة بالأعمال. وقد أنشئ المركز أصلا بموجب مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام ١٩٦٤، وهو يعمل منذ عام ١٩٦٨ تحت الرعاية المشتركة للغات/منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة التي تعمل من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويتولى المركز مسؤولية تنسيق

أنشطة تقديم المساعدة والتعاون في مجال تشجيع التجارة، داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، حسب ما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣. والمركز مسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ المعنون ''الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات''، من البرنامج ١٠ المعنون '' التجارة والتنمية''، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتتقاسم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي تكاليف تمويل الميزانية العادية للمركز. وقد أقرت الجمعية العامة ترتيبات الميزانية المنقحة المتعلقة بالمركز في الجزء أولا من قرارها ٢٧٦/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٣-٢ ويسعى المركز إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدفين ٨ و ١٢، اللذين يدعوان إلى المضي في إقامة نظام تجاري ومالي خال من التمييز يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد ويمكن التنبؤ به، غير أنه يتصدى أيضا للأهداف ١ و ٣ و ٧. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيقوم المركز بتنفيذ استراتيجية تضمن لفوائد التجارة المتأتية من أنشطة المساعدة التقنية والتعاون ما يلي: (أ) أن تستهدف الفئات الضعيفة، وخاصة المجتمعات المحلية الفقيرة (الهدف ١)؛ (ب) أن يتقاسمها النساء والرجال (الهدف ٣)؛ (ج) أن تدعم الحفاظ على البيئة (الهدف ٧). ويتمثل إسهام المركز في مساعدة مؤسسات دعم التجارة على دعم مؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم كي تستفيد من الفرص التجارية الجديدة، وذلك عن طريق بناء قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي ودعم إمكانية وصولها إلى أسواق جديدة. وسيواصل المركز، في إطار مساعيه الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استكشاف نهج مبتكرة تربط بين المنتجين الفقراء، ولا سيما النساء، وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي والأسواق الدولية، مما يضمن استدامة مبادرات الحد من الفقر. وسينصب التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتمتع بإمكانية إقامة روابط خلفية قوية مع القطاع غير النظامي. وسيتواصل إعطاء الأولوية لاستحداث أشكال مبتكرة من التعاون مع شركاء جدد يسعون إلى تحقيق التنمية التجارية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي إشراك شركائه في البرامج القطرية في رصد إسهام المركز في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها.

١٣-٣ ويلتزم المركز ببذل مزيد من الجهود في سياق دعمه لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للتجارب الناجحة في أقل البلدان نموا أن تؤسس منهجيات يمكن تطبيقها كذلك في بلدان أخرى. وزاد المركز نسبة الأموال الخارجة عن الميزانية التي تنفق لصالح أقل البلدان نموا إلى ٤٣ في المائة، وهو ملتزم بتحقيق هدفه المتمثل في إيصال هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهذه البلدان لها احتياجات وأولويات وقدرات استيعابية محددة، وستواءم المساعدة التقنية التي يقدمها المركز مع المتطلبات التي تنفرد بها. وعلاوة على ذلك، سينصب التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي وفرص التجارة الإقليمية وسيواصل المركز إجراء مشاورات منتظمة في هذا الصدد مع اللجان الاقتصادية الإقليمية

ومجموعات البلدان المعنية. ومن حيث التركيز الجغرافي، ستظل أفريقيا المستفيد من النصيب الأكبر من المساعدة التقنية التي يقدمها المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فمن المتوقع تخصيص حوالي ٤٠ في المائة من مجموع موارده الخارجة عن الميزانية لهذه المنطقة.

١٣-٤ ويتمثل هدف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المركز في تعزيز قدرة قطاع الأعمال التجارية، وخاصة المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لزيادة إمكانية التجارة والتصدير مما سيفضي إلى إحداث أثر إيجابي في مجالي العمالة والحد من الفقر. وتتركز أنشطة المركز على ثلاثة أهداف استراتيجية هي: (أ) تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات على الصعيد الدولي؛ (ب) تنمية قدرات مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية؛ (ج) مساندة مقرري السياسات في سعيهم لإدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي. وباعتبار أن المركز ليس قادرا على الوصول إلى جميع المؤسسات المصدرة في جميع البلدان، يجري تعزيز استدامة وأثر الدعم الذي يقدمه من خلال التركيز على توطيد الهياكل الأساسية الداعمة للتجارة على المستوى القطري وعلى مستوى القطاعات. ولذلك، فإن المركز يساهم في بناء مؤسسات القطاعين العام والخاص التي تدعم التجارة وفي إعادة هيكلتها وتعزيزها، ويعمل على بناء قدراتها حتى تتمكن بكفاءة من مضاعفة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. كذلك يقدم المركز المعلومات المتعلقة بحالة السوق بوصفها من المنافع العامة.

١٣-٥ وتقر الوثائق الختامية لمختلف مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية إقرارا كاملا بأهمية التجارة كمساهم رئيسي في التنمية، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى أنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وقد أدرجت التجارة في أولويات جدول أعمال التنمية. ويؤكد توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن الدول الأعضاء ملتزمة بتشجيع التجارة كمحرك من محركات التنمية. وجرى أيضا إبراز دور القطاع الخاص. وأكد مجددا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥، الذي زادت من تعزيزه خطة عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، على أولوية تلبية الاحتياجات والمطالب القطرية، والتوصل إلى تغيير مستدام على الأجل الطويل. وأدت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة إلى تفاقم هذه الضغوط وزيادة الحاجة لتحقيق التقدم.

١٣-٦ وأكد من جديد الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) دعم المؤتمر للأعمال القيّمة التي يضطلع بها المركز، ودعا إلى تعزيزها. واختُتم البيان المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونغ كونغ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بالتأكيد من جديد على دور المركز، وشجع جميع الدول على أن ”تتعاون مع مركز التجارة الدولية الذي يكمّل عمل منظمة التجارة العالمية بتوفير منتدى للتفاعل بين قطاع الأعمال والمفاوضين التجاريين وإسداء المشورة العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف“ (الفقرة ٥٣). وبالتالي، سيركز المركز أنشطته على تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي وإعلان هونغ كونغ

الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية، وذلك بالسعي إلى تدعيم وتوسيع الشراكات بين القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية وتشجيع أنشطة الدعوة في مجال الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومساعدة الحكومات على إدماج التجارة في برامجها الإنمائية الوطنية.

١٣-٧ ونتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية، انخفض نمو التجارة العالمية من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى معدل سلبي للغاية قدره ٩ في المائة، حسب توقعات منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ وبالإضافة إلى ذلك، فإن واردات الأسواق الرئيسية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وسويسرا) من العالم قد انخفضت بنسبة ٣٢ في المائة خلال العام الماضي، قياسا على فترة الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨. وانخفضت صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الرئيسية خلال نفس الفترة بنسبة مذهلة تبلغ ٤٥ في المائة. وفي حين أن تقديم المعونة من أجل التجارة كان أمرا ملحا في عام ٢٠٠٧، فقد أضحى اليوم أمرا لا غنى عنه. فالاستثمار هو الذي سيسمح لكثير من البلدان النامية بالخروج من الأزمة من خلال تعزيز قدراتها التجارية. وتشير أحدث البيانات المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تدفقات المعونة من أجل التجارة قد استمرت في الزيادة بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، وتعهدت البلدان بالحفاظ على تدفقات المعونة في عام ٢٠٠٩. ويتوقع في إطار الهدف المحدد في عام ٢٠٠٧ أن يزداد بحلول عام ٢٠١٠ حجم تدفقات المعونة المقدمة من أجل التجارة إلى الضعف على الأقل، أي أن تزداد الموارد الإضافية التي بلغت بليوني دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥ أو ٦ بلايين دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠. واستجابة للطلب المتزايد على المساعدة التقنية، نفذت إصلاحات داخلية تهدف إلى تحسين كفاءة ونوعية الخدمات التي يقدمها المركز. بيد أن الطلب على خدمات المركز من المانحين والمستفيدين على حد سواء سيستمر في النمو كلما أصبح المركز أكثر توجّهاً نحو تحقيق النتائج المتوخاة والآثار المرجوة. ويُموَّل دعم المساعدة التقنية على الصعيد القطري من الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تكمّلها، بمستوى آخذ في الانخفاض على نحو تناسبي، الموارد المقرّرة لوضع وتطوير البرامج العالمية والإقليمية والقطرية وتطوير المنتجات المتعلقة بمجالات الاختصاص الرئيسية. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، زاد المركز مساعداته التقنية بنسبة ١٥٣ في المائة (من ١١,٦ مليون دولار إلى ٢٩,٤ مليون دولار). وفي المقابل، ازدادت موارد الميزانية العادية بنسبة ٦٩ في المائة (من ١٧,٢ مليون دولار إلى ٢٩,١ مليون دولار) خلال نفس الفترة.

١٣-٨ ويقدم المركز أدوات وخدمات استشارية حسب الطلب، وعلى العكس من برامج المساعدة التقنية الأخرى التي يمكن أن تمتص فيها الهياكل الأساسية المادية أو البضائع الاستهلاكية قدرا كبيرا من الموارد التي تتطلب عدداً محدوداً من العمليات، يتألف عمل المركز من عدد كبير من الإجراءات الحفازة التي يتسم كل منها بقلّة التكلفة. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أصبحت الحاجة إلى التغيير أكثر إلحاحا ونفذت عملية لإدارة التغيير تضمن أن يواكب المركز التغيرات الناشئة في البيئة الخارجية. وقد أخذت عملية إدارة التغيير في الاعتبار التقييم الخارجي الشامل للمركز إضافة إلى التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن

المركز. وقد أقر الفريق الاستشاري المشترك في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ هذه التغييرات، التي تهدف إلى زيادة الأثر العام، وتنفيذ الإدارة على أساس النتائج والتعريف بأفضل الممارسات التي ينتهجها المركز على نحو أكثر فعالية.

١٣-٩ وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أعاد المركز تركيز أنشطته حول مجالات الاختصاص الرئيسية الخمسة التالية:

(أ) وضع استراتيجية للتصدير، أي تعزيز قدرة الحكومات والقطاعات الاقتصادية على صياغة استراتيجيات تصدير ناجحة على الصعيد الوطني وعلى مستوى القطاعات، مما يساهم في توسيع الصادرات من خلال تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال تصميم استراتيجيات التصدير وتنفيذها ورصدها؛

(ب) إرساء سياسات للأعمال والتجارة أي دعم قطاع الأعمال التجارية في توضيح احتياجاته والعمل على تلبيتها أثناء صياغة السياسات التجارية الوطنية وفي إطار المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية الدولية؛

(ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة، أي بناء وتعزيز مؤسسات دعم التجارة الوطنية والإقليمية والدولية لتطوير الخدمات الموجهة نحو التصدير التي تلبي احتياجات عملائها، وإعداد ترتيبات مؤسسية لتقديم هذه الخدمات؛

(د) توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة، أي توفير البيانات التجارية وإمكانية الوصول إلى المعلومات التجارية وتحليلات الأسواق وتقديم الخبرة الفنية للمنشآت ومؤسسات دعم التجارة والحكومات من أجل تسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز الشفافية في الأسواق الدولية؛

(هـ) بناء القدرة التنافسية للمصدرين، أي توفير حلول في مجال بناء القدرات للمؤسسات والقطاعات، لجعلها جاهزة للتصدير وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية من خلال تطبيق مجموعة من الحلول تغطي كامل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في المشاريع والقطاعات.

١٣-١٠ وفي عام ٢٠٠٨، استخدمت مجالات الاختصاص الجديدة هذه لإعادة هيكلة المركز كي يتواءم هيكله مع متطلبات الإنجاز. وفي هذا الصدد، تعمل شعبة السياسات والبرنامج بشكل وثيق من خلال استراتيجية التصدير ودور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة مع الأفرقة الإقليمية والقطرية (الأقسام الجغرافية) داخل الشعبة لضمان أن يشارك المركز في المناقشة الدائرة بشأن تنمية التجارة الإقليمية والوطنية وفي الاعتراف بضرورة تقديم خدمات مخصصة تلبي طلب العملاء، وأن يحتل الموقع المناسب في ذلك السياق.

١٣-١١ ولتكثيف التعاون النشط مع البلدان الشريكة، ووضع السياسات والبرامج الخاصة بكل بلد ومنطقة، زاد المركز عدد المكاتب الإقليمية من ثلاثة إلى خمسة مكاتب، هي مكتب لأفريقيا، ومكتب لآسيا والمحيط

الهادئ، ومكتب لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ومكتب للدول العربية.

١٢-١٣ أما مجالات التخصص الأخرى فهي تغطي مختلف الوظائف من أجل ضمان التنفيذ السلس للحلول الموجهة للعملاء، إذ تركز شعبة تطور السوق على المسائل المتعلقة بالقطاعات، التي تخص المعلومات التجارية والقدرة التنافسية في مجال التصدير؛ بينما تركز شعبة الأعمال والدعم المؤسسي على المسألة المركزية المتعلقة ببيئة الأعمال التجارية، وتقوية مؤسسات دعم التجارة ومسائل القدرة التنافسية التصديرية المتصلة بالمؤسسات.

١٣-١٣ وفي عام ٢٠٠٨، أصدر المركز أول خططه الاستراتيجية التي تمتد أربع سنوات، وهي خطة الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويستخدم التخطيط الاستراتيجي للتكيف على نحو مستمر مع السياق الاقتصادي والاجتماعي والمالي الدائم التغير الذي يقدم المركز في إطاره الدعم اللازم لتوسيع الصادرات. وتستجيب عملية التخطيط للتوصيات المنبثقة من المشاورات التي أجريت مع البلدان المستفيدة، وللاستقصاء السنوي العالمي الذي يجريه المركز للعملاء (والذي شمل ٢ ٠١٧ عميلا في عام ٢٠٠٨) وللآراء المستمدة من التقييمات والرصد. وتنص الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ على أن يطبق المركز الحلول التي يضعها في مجال بناء القدرات من خلال تلبية احتياجات عملائه على ثلاثة مستويات من الإنجاز، هي:

(أ) الحلول القطرية المتكاملة: سيلجأ المركز إلى الاستخدام المتكامل لكفاءاته وكفاءات المنظمات الأخرى لضمان أثرها على الأجل الطويل. ويتوقع المركز أن يقوم على نحو متزايد بوضع الحلول القطرية استنادا إلى كل من استراتيجيات التصدير الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المتكاملة رأسيا؛

(ب) الحلول المنسقة إقليميا: سيدعم المركز تعزيز الروابط بين البلدان. وسيستلزم هذا إيجاد بعد إقليمي في تنمية الصادرات التي تعنى بها الهيئات الإقليمية ومصارف التنمية والمؤسسات الأكاديمية أو مؤسسات التدريب المهني، والغرف التجارية والروابط القطاعية؛

(ج) الحلول التي يمكن الوصول إليها على الصعيد العالمي: توفير فرص أكبر للحصول على دعم المركز من خلال استخدام المنافع العامة العالمية، وسيقوم المركز بتوسيع قدرته على توفير المعلومات عبر شبكة الإنترنت عن طريق منصة إلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، سيضع المركز مبادرات عالمية للتدريب المهني وسيقوم بتعميمها من أجل دعم إنشاء مؤسسات دعم التجارة وإدارتها، وتعزيز الكفاءة في تقديم خدماتها لمؤسسات التصدير.

١٤-١٣ وسيكمن التحدي الأساسي الذي يواجهه المركز في إطار تنفيذ برامجه في أن يكفل استفادة عملائه من البلدان من الجودة العالية والتكلفة المنخفضة لخدماته وبرامجه المصممة لتلبية احتياجاتهم وظروفهم الخاصة، وأن يضمن استدامة أعماله على الأجل الطويل. وسيكون أحد العوامل الرئيسية في استراتيجية المركز هو التطوير المتواصل لأدواته ومنهجياته، مما من شأنه ضمان أن تظل المساعدة التقنية المقدمة متماشية دائماً مع حاجات النظام التجاري العالمي السريعة التطور. أما العامل الرئيسي الثاني فسيتمثل في تنفيذ نظام لضمان

الجودة يكفل قياس نظام إدارة المشاريع وتحسينه. وتحظى مسألة كفالة الجودة العالية في مرحلة تصميم المشاريع والخدمات بالأولوية، على أساس أن التصميم الجيد للمشاريع يؤدي إلى تسهيل التنفيذ وتحسينه، وبالتالي إلى زيادة فرصة تحقيق النواتج والآثار المطلوبة. وسيكفل نظام ضمان الجودة أيضا أن تكون مشاريع المركز وخدماته لها استراتيجية واضحة تضمن للفوائد ما يلي: (أ) أن يتقاسمها النساء والرجال؛ (ب) أن تستهدف الفئات الضعيفة، وخاصة المجتمعات المحلية الفقيرة؛ (ج) أن تدعم الحفاظ على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتناول المشاريع هذه المسائل بطرق مختلفة، ولن تغطي جميع المشاريع النواحي الثلاث بنفس الدرجة من الجودة، ولكن من المهم أن يجري تناول هذه الآثار. ومن الأهمية بمكان أيضا في مرحلة التصميم أن توضع استراتيجية للانسحاب بالنسبة لكل نشاط من أجل كفالة الاستدامة.

١٣-١٥ ويستعرض الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية برنامج عمل المركز سنويا، والفريق هو منتدى السياسات الحكومي الدولي الرئيسي للمركز، وهو مفتوح أمام أعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم سنويا كل من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك وتوصياته. وبالإضافة إلى ذلك، يجري كل عام استعراض أنشطة محددة للمركز من خلال دورة غير رسمية يعقدها الفريق الاستشاري المشترك.

١٣-١٦ وأقر الفريق الاستشاري المشترك في اجتماعه السنوي الثاني والأربعين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الخطة الاستراتيجية الأولى لمركز التجارة الدولية التي تستغرق أربعة أعوام على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، كما أقر الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد تم حساب المستوى المقترح من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ استنادا إلى الإطار الاستراتيجي الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها٦٣/٢٤٧. وتماشيا مع الترتيبات الإدارية القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، قدم الأمين العام في ربيع عام ٢٠٠٩ إلى الجمعية العامة ملزمة مبسطة تبين مستوى حجم الموارد التي ينوي المركز طلبها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6 (Sect.13)).

١٣-١٧ وتبلغ الموارد الكلية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لهذا الباب ٠٠٠ ٠٨٩ ٧٢ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٩٤٩ ٣ فرنك سويسري (أو ٥,٨ في المائة). وتتعلق الزيادة الصافية بإنشاء ١٢ وظيفة إضافية، وهي وظيفة واحدة من الرتبة مد-١؛ و ٣ وظائف من الرتبة ف-٥؛ و ٤ وظائف من الرتبة ف-٤؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣؛ و ٣ وظائف من الرتبة ف-٢، ويقابلها جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وتشمل الاحتياجات الكلية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما يلي:

(أ) مبلغ ٦٠٠ ١٣٩ ٦٨ فرنك سويسري لاستمرار ١٥٦ وظيفة (٨٣ من الفئة الفنية و ٧٣ من فئة الخدمات العامة) وما يتصل بذلك من احتياجات غير متعلقة بالوظائف؛

(ب) مبلغ ٠٠٠ ٢٧٧ فرنك سويسري يتصل بتأخر الأثر المترتب على إنشاء ثلاث وظائف من الفئة الفنية، من الرتبة ف-٢، جرت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ج) مبلغ صاف قدره ٧٠٠ ٥١٧ ٣ فرنك سويسري للإنشاء المقترح لـ ١٢ وظيفة إضافية، (١ مد-١؛ ٣ ف-٥؛ ٤ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ٣ ف-٢)، ويقابل ذلك جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(د) مبلغ قدره ٧٠٠ ١٥٤ فرنك سويسري للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك الاعتمادات المدرجة في بند الأثاث والمعدات فيما يتصل بالوظائف الجديدة المقترحة، وتعزيز قدرات المركز في مجال التداول عن طريق الفيديو.

١٨-١٣ ومن شأن إنشاء الوظائف الإضافية المذكورة أعلاه أن يمكن المركز مما يلي: (أ) أن يستجيب على نحو أفضل للتوصيات التي أصدرها الفريق الاستشاري المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ (ب) أن يتعامل على نحو أفضل مع التوصيات الناشئة عن تقييم شامل أجري للمركز واكتمل في عام ٢٠٠٦؛ (ج) أن يستجيب على نحو أفضل لاحتياجات البلدان المستفيدة من برامج المركز، على النحو المعرب عنه في الاستقصاء السنوي العالمي للعملاء؛ (د) أن يوفر للدول أعضاء المركز من البلدان النامية المنافع العامة العالمية التي تسهم في قدرة هذه البلدان على فهم الأسواق العالمية؛ (هـ) أن يعزز قدرة المركز على أن يكون الجهة المساندة الأساسية في الأمم المتحدة لجوانب تنمية التجارة المتعلقة بالأعمال التجارية مما يضفي شكلا واقعيا ملموسا على العولمة الشاملة.

١٩-١٣ ويتمثل الهدف الأول في تعزيز مجالات أنشطة المركز، وهو شرط مسبق لتعزيز إنجاز المركز لأهدافه المؤسسية الثلاثة المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي:

(أ) استراتيجية التصدير - جرى تعزيز دور استراتيجية التصدير في سياق شعبة السياسات والبرنامج. وتتولى الشعبة، استنادا إلى خبرتها في تصميم استراتيجيات التصدير الوطنية والقطاعية وتنفيذها، تغطية جميع مجالات العمل في ميدان تنمية التجارة، وبالتالي فهي تتفاعل مع خدمات المركز بمختلف أنواعها. ولذا يُقترح تعزيز هذا المجال من أنشطة العمل بإنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ من أجل زيادة قدرة المركز على وضع وتنفيذ منهجيات ذات جودة عالية لتقييم الاحتياجات على الصعيدين القطري والقطاعي، وهو ما جاء في إحدى التوصيات الأساسية التي خلص إليها التقييم الخارجي الشامل للمركز في عام ٢٠٠٦؛

(ب) تعزيز مؤسسات دعم التجارة - يشكل توطيد البنية الأساسية للدعم التجاري على الصعيدين القطري والقطاعي عاملا حاسما من عوامل نجاح البلدان في التجارة، ولذا فهو يمثل أولوية كبرى لدى المركز. ومن ثم يقترح تعزيز قدرة المركز على دعم مؤسسات دعم التجارة في استحداث خدمات موجهة صوب التصدير تلبي احتياجات عملائها، وإرساء ترتيبات مؤسسية ومتعلقة بالأعمال التجارية لتقديم هذه الخدمات، ويقترح من أجل ذلك إنشاء وظيفتين إضافيتين برتبة

ف-٤ و ف-٢، على التوالي. ووضع المركز نظاما شاملا للتقييم المرجعي، استنادا إلى أفضل الممارسات العالمية، كي يحدد بشكل موضوعي مستوى بناء قدرات منظمات ترويج التجارة وغيرها من مؤسسات دعم التجارة. وعلاوة على ذلك، وحيث إن تكاليف المعاملات التجارية، والتمويل التجاري، والقانون التجاري قد وجد أنها من أكبر المعوقات التي تعترض كفاءة أداء البنية الأساسية لدعم التجارة، يقترح إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة ف-٥، سيسهم شاغلها في أنشطة تيسير التجارة، مما يقلل من تكاليف معاملات التصدير ويزيد من القدرة التنافسية على الصعيد الدولي؛

(ج) المعلومات المتعلقة بالتجارة - يقوم المركز بتوفير البيانات التجارية، وإمكانية الوصول إلى المعلومات التجارية، وتحليلات الأسواق، كما يقدم الخبرة إلى المنشآت، ومؤسسات دعم التجارة والحكومات، مما ييسر من اتخاذ القرار بشكل مستنير ويعزز الشفافية في الأسواق الدولية. وأكد أحدث استقصاء لعملاء المركز أجري في عام ٢٠٠٨ وجود طلب كبير على سبل الوصول إلى معلومات تتسم بالشفافية بشأن التدابير غير الجمركية. وكانت إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق والمعوقات غير الجمركية شاغلين لهما الأولوية القصوى بالنسبة لجهات وضع السياسات ومؤسسات دعم التجارة والشركات، والتي تمثل الفئات الأساسية الثلاث لعملاء المركز. ولذا يُقترح أن توطد هذه الخبرة لدى المركز، وخاصة من أجل إدارة العلاقات الرفيعة المستوى فيما بين الشركاء من قبيل الأونكتاد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، عن طريق إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة ف-٥. ونظرا لمحدودية حجم المركز وافتقاره إلى الوجود الميداني، فلا غنى له عن وضع حلول تتاح على الصعيد العالمي كي يمكن لجميع البلدان النامية الوصول إلى أكبر قدر ممكن من خدماته. وهناك أهمية خاصة للتركيز على أن تدمج في تلك الحلول وسائل تفاعلية حقيقية للتعلم عن طريق السبل الإلكترونية من قبيل المدونات، والإرشاد عن طريق الإنترنت، والتدريب عن طريق الحلقات الدراسية الشبكية، والتداول بالفيديو. ولذا يقترح إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة ف-٣ لتعزيز قدرة المركز على تنفيذ رؤيته الاستراتيجية في هذا المجال وتولي المسؤولية عن اتباع نهج مؤسسي للتعلم بالوسائل الإلكترونية؛

(د) القدرة التنافسية للمصدرين - يقدم المركز مجموعة من الحلول اللازمة للمؤسسات والقطاعات وسلاسل الأنشطة ذات الصلة المضيفة للقيمة من أجل تعزيز التصدير. وتقدم هذه الحلول عن طريق خدمات التدريب المهني، وشبكات الخبراء المعتمدين، والاستشارات المصممة حسب الطلب في مجال الأعمال التجارية، والانفتاح على الأسواق، وذلك بهدف عام يتمثل في بناء المهارات، والاهتمام بمسألة الحجم وإزالة العقبات التي تعترض النمو، مما يكفل الاستدامة على الأجل الطويل. ويُقترح في هذا الصدد تعزيز عملية ترويج التجارة في الخدمات عن طريق إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة ف-٤ لمساعدة في توجيه المجموعة المتزايدة من مشاريع المركز المتعلقة بالتجارة في الخدمات وتلبية احتياجاتها، ذلك أن هذه التجارة لا تزال تدفع عجلة المكاسب الاقتصادية على الصعيد

العالمي، وهي تمثل ما يزيد عن ٢٠ في المائة من حجم التجارة العالمية، وقد فاق نموها في السنوات الأخيرة النمو المتحقق في تصدير السلع.

١٣-٢٠ ويعتزم المركز أيضاً تعزيز القدرة على تقييم الاحتياجات من أجل وضع البرامج وتقديم الخدمات في المناطق الجغرافية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي يقترح من أجلها إنشاء وظيفتين إضافيتين، واحدة من الرتبة مد-١ والأخرى من الرتبة ف-٥. وفي ذلك الصدد، أوصى الفريق الاستشاري المشترك في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بأن يواصل المركز ترتيب أولويات عمله بما يحقق مصلحة البلدان الأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأوصى أيضاً بأن يهدف المركز إلى تحقيق التوازن في برامجه فيما بين المناطق الجغرافية الخمس. وعلاوة على ذلك، وضع الفريق الاستشاري المشترك في تقريره لعام ٢٠٠٧ هدفا يتمثل في أن تصل نسبة البرامج القطرية للمركز التي تستفيد منها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ٥٠ في المائة. وفي هذا الصدد وفي إطار الجهود التي يبذلها المركز للوقوف على الفرص المتاحة لتعزيز وجوده الميداني على الصعيد القطري، من أجل النهوض بالتفاعل مع الشركاء الإنمائيين وتوفير قدر أكبر من الاستمرارية في العمليات على الصعيد القطري، يقترح إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة ف-٤ في المكتب الإقليمي للمركز الذي أنشئ حديثاً في مكسيكو سيتي.

١٣-٢١ ويقترح أيضا تعزيز الدعم الممنوح إلى برامج المركز عن طريق إنشاء وظيفتين إضافيتين من الرتبة ف-٢ للقيام بمهام مصمم للرسوم من أجل تعزيز الدعم المقدم في مجال التسويق للمعارض التجارية والمناسبات وشرائط الفيديو والمواقع الشبكية والنشرات، بهدف تشجيع المشاريع وتنمية التجارة، ومهام موظف تقني لدعم تطوير عمليات التخطيط المالي وتقديم التقارير بشعبة الأعمال والدعم المؤسسي والارتقاء بها على النحو الأمثل. ويقترح أيضا إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة لم يعد هناك حاجة إليهما، نظرا لأن مهام هاتين الوظيفتين قد تغيرت نتيجة لزيادة استخدام مصادر المعلومات الرقمية.

١٣-٢٢ وسيبلغ مجموع الاحتياجات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من الموارد غير المتعلقة بالوظائف ١٠٠ ٠٤٢ ١٦ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف) مع وجود تغيرات في توزيع الموارد غير المتعلقة بالوظائف مراعاة لتطوير الاحتياجات. ويقابل الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى (٢٠٠ ٧٠ فرنك سويسري) واستئجار أماكن العمل (٠٠٠ ٧٦ فرنك سويسري) والأثاث والمعدات المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة (٠٠٠ ٤٧ فرنك سويسري) ومعدات التداول بالفيديو (٥٠٠ ٣٧ فرنك سويسري)، انخفاض في الاحتياجات من المعدات المكتبية (٠٠٠ ٧٦ فرنك سويسري).

١٣-٢٣ ويبين الجدول ١٣-٤ الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بالفرنك السويسري بعد إعادة تقدير التكاليف. ويقدر إسهام كل منظمة من المنظمتين الأم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٦٠٠ ٥٥١ ٣٧ فرنك

سويسري أي ٠٠٠ ٢٩٨ ٣١ دولار بسعر للصرف يبلغ ١,٢ فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣-٢٤ ومن المتوقع أن تصل الإيرادات المتنوعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ فرنك سويسري، مما يمثل نفس المستوى الذي كانت عليه في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٣-٢٥ ويقدر الأثر المتأخر المترتب على الوظائف الاثنتي عشر الجديدة المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١٠٠ ٣٢٤ ١ فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو ما يكافئ ٤٠٠ ١٠٣ ١ دولار، بسعر للصرف يبلغ ١,٢ فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣-٢٦ وستتاح موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقدر بما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ ٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يكافئ ٠٠٠ ٦٠٠ ٩٠ فرنك سويسري. ويمثل هذا زيادة في مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للمركز تبلغ نحو ١١,٦ في المائة في العام مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتكمل الموارد الخارجة عن الميزانية الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العادية وتمكن المركز من تنفيذ مشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها باستخدام الأدوات وقاعدة المعارف الموضوعة باستخدام موارد الميزانية العادية.

١٣-٢٧ وجرى استعراض مسألة المنشورات بوصفها جزءا من برنامج العمل. وينتظر إصدار المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو المبين في الجدول ١٣-٣ وكما يرد وصفه في إطار النواتج المبينة أدناه.

الجدول ١٣-٣

موجز بالمنشورات (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)

المنشورات	الأرقام الفعلية ٢٠٠٦-٢٠٠٧	تقديرات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠-٢٠١١
المتكررة	٢٤٠	١٨٢	٤٨٢
غير المتكررة	١١٤	١٠٠	٨١
المجموع	**٣٥٤**	**٢٨٢**	**٥٦٣**

١٣-٢٨ تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، سيضطلع المركز بسلسلة من التقييمات الذاتية لمشاريع وبرامج ومجالات عمل مواضيعية مختارة. وسيواصل أيضا تكريس الموارد للتقييم الذاتي الإلزامي لأداء البرامج الفرعية، الذي سيتضمن وضع الأهداف، وتصنيف المعلومات المتعلقة بالأداء وتحليلها واستكمالها. وسيشكل تقييم أداء الإنجازات عندئذ جزءا من تقرير التقييم السنوي للمركز مما يغذي عملياته بالدروس والممارسات الجيدة. وعلاوة على ذلك، وكما هو محدد في سياسة تقييم المركز، تتضمن التقييمات الذاتية المواضيعية التقديرية المزمعة برامج المركز، والعمل الذي يُضطلع به في بلدان أو مناطق محددة، والأدوات والمنهجيات، والسياسات والاستراتيجيات، والعمليات الداخلية الحاسمة. وهذه الأمور ستكملها تقييمات تجري بتمويل الجهات المانحة

لمشاريع المركز وبرامجه، من قبيل المشاريع القطرية التي تمولها الجهات المانحة. ومن المتوخى أن يستخدم لهذا الغرض مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٩٠ ١ دولار يشمل ٠٠٠ ٠٩٠ ١ دولار للموارد المتعلقة بالوظائف من الميزانية العادية و ٠٠٠ ٦٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف، من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول ١٣-٤

تقدير الاحتياجات من الموارد

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

		النمو في الموارد					
الفئة	اعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	المبلغ	النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	تقديرات التكاليف في عام ٢٠١٠	التقدير المبدئي لعام ٢٠١١
الوظائف	٥٢ ٢٥٢,٢	٣ ٧٩٤,٧	٧,٣	٥٦ ٠٤٦,٩	٣ ٧٢٦,٢	٥٩ ٧٧٣,١	٢٩ ٨٨٦,٦	٢٩ ٨٨٦,٦
غير الوظائف	١٥ ٨٨٧,٤	١٥٤,٧	١,٠	١٦ ٠٤٢,١	–	١٦ ٠٤٢,١	٨ ٠٢١,٠	٨ ٠٢١,٠
المجموع	**٦٨ ١٣٩,٦**	**٣ ٩٤٩,٤**	**٥,٨**	**٧٢ ٠٨٩,٠**	**٣ ٧٢٦,٢**	**٧٥ ٨١٥,٢**	**٣٧ ٩٠٧,٦**	**٣٧ ٩٠٧,٦**
مطروحا منه الإيرادات	٧٠٠,٠	–	–	٧٠٠,٠	–	٧٠٠	٣٥٠	٣٥٠
صافي المبلغ المقرر أن تتقاسمه كل منظمة من المنظمتين الأم	٦٧ ٤٣٩,٦	٣ ٩٤٩,٤	–	٧١ ٣٨٩,٠	٣ ٧٢٦,٢	٧٥ ١١٥,٢	٣٧ ٥٥٧,٦	٣٧ ٥٥٧,٦
الإسهامات التي تتقاسمها كل منظمة من المنظمتين الأم	٣٣ ٧١٩,٨	١ ٩٧٤,٧	–	٣٥ ٦٩٤,٥	١ ٨٣٦,١	٣٧ ٥٥٧,٦	١٨ ٧٧٨,٨	١٨ ٧٨٧,٨

الجدول ١٣-٥

الاحتياجات من الوظائف

			الوظائف المؤقتة					
	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية[أ]		المجموع	
الفئة	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الفئة الفنية وما فوقها								
الأمين العام المساعد	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-٢	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-١	٤	٥	–	–	١	١	٥	٦
ف-٥	١٨	٢١	–	–	١	٢	١٩	٢٣
ف-٤/٣	٤٧	٥٢	–	–	٧	٦	٥٤	٥٨
ف-٢/١	١٢	١٥	–	–	–	–	١٢	١٥
المجموع الفرعي	**٨٣**	**٩٥**	**–**	**–**	**٩**	**٩**	**٩٢**	**١٠٤**

الفئة	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف المؤقتة				المجموع	
			الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية[أ]			
	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
فئة الخدمات العامة								
الرتب الأخرى	٧٣	٧١	-	-	١١	١١	٨٤	٨٢
المجموع الفرعي	**٧٣**	**٧١**	**-**	**-**	**١١**	**١١**	**٨٤**	**٨٢**
المجموع	١٥٦	١٦٦	-	-	٢٠	٢٠	١٧٦	١٨٦

(أ) لا يشار إلا إلى الوظائف الممولة من تكاليف الدعم البرنامجي التي تمولها أموال خارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

١٣-٢٩ اعتمدت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6/Rev.1). ويتمثل الهدف الرئيسي للمركز في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة الصادرات، وهو ما يؤثر بدوره على توفير فرص العمل والحد من الفقر. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٣-٣٠ وسيجري تنفيذ البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية الوارد تفاصيلها في البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٣-٣١ والمركز هو وكالة التعاون التقني المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بشأن جوانب تنمية التجارة المتصلة بالأعمال. ويتمثل الهدف الأساسي لأنشطة المساعدة والتعاون التقنيين التي يضطلع بها المركز في مجال تعزيز التجارة في تمكين الأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية من النجاح في التصدير، عن طريق القيام، بالتعاون مع الشركاء، بتزويد القطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات العامة بحلول مستدامة وشاملة في مجال تنمية التجارة، والمساهمة في نفس الوقت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويركز المركز بغية تحقيق مهمته على تلبية احتياجات ثلاثة أنواع من العملاء، بما يشمل دعم مقرري السياسات في سعيهم لإدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي؛ وتطوير قدرات مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية؛ وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات على الصعيد الدولي. ويطبق المركز، لدى قيامه بذلك، نهجا متكاملا يركز في تقديم الخدمات على إقامة الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيواصل المركز العمل مع الحكومات لكفالة إدماج التجارة بصورة كاملة في خطط وسياسات التنمية الوطنية. وتترتب على اجتماع البيئة الاستراتيجية واحتياجات العملاء

والدروس المستخلصة من تجربة المركز سلسلة من التحديات التي يوضح برنامج عمل المركز في اثنين من أجزائه أسلوب تعامل المركز معها.

١٣-٣٢ فعلى صعيد الاستجابات المتعلقة بتنفيذ البرامج، سيقوم المركز بتركيز جهوده على ستة مجالات رئيسية، هي:

(أ) المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: الأهداف الإنمائية للألفية – للمركز سجل مشهود به في مجال استخدام التجارة لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل التجارب الناجحة التخفيف من حدة الفقر، وتمكين النساء المصدرات، وترويج التجارة التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية والتجارة التي تراعي البيئة. وسيقوم المركز بتعزيز الممارسة الجيدة في مجال تنمية الصادرات من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يعزز المعرفة والعمل في مجال التجارة والأهداف الإنمائية للألفية من خلال شبكات الدعوة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ستدمج غايات الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنشطة بناء القدرات. وسيجري بشكل منهجي إدماج الحلول الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية في عمليات وضع المشاريع، وذلك بهدف ''تحقيق التصدير للصالح العام''؛

(ب) التركيز على احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: يلتزم المركز بمواصلة إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو يدخل في مرحلة سيستفيد فيها من تجاربه الرائدة الناجحة، ومنها المشروع الذي اضطلع به في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي شكلت فيه دراسة تشخيصية أُجريت للتكامل التجاري الأساس الذي تم الاستناد إليه في وضع استراتيجية تصدير وطنية. وسيعزز المركز هذا النهج في بلدان مختارة. ففي حالة أقل البلدان نموا على سبيل المثال، سيشارك المركز بنشاط في الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا، من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع البرامج وإدارتها وتنمية القطاعات والمشاريع التي توجهها احتياجات السوق. وستجمع الحلول الفعالة ما بين اختصاصات المركز ذات التركيز القطري ومجالات اختصاصه الخمسة؛

(ج) بناء القدرات في مجال التصدير من خلال توفير حلول قطرية متكاملة: تطرح البلدان النامية مزيجا معقدا من الاحتياجات والمطالب التي تحتاج إلى حلول متكاملة. وسيلجأ المركز إلى الاستخدام المتكامل لكفاءاته وكفاءات المنظمات الأخرى لضمان أثرها على الأجل الطويل. ويتوقع المركز أن يقوم على نحو متزايد بوضع الحلول القطرية انطلاقا من نقطتين، هما استراتيجيات التصدير الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المتكاملة رأسيا. وسيقوم المركز بالبناء على تجربته الغنية في دعم وضع استراتيجيات التصدير الوطنية. وفي كل خطوة من خطوات صياغة الاستراتيجية، سيقدم المركز دعما تحليليا يستخدم فيه أحدث الوسائل، وذلك فيما يتعلق باتجاهات الأسواق والخيارات المتاحة في المفاوضات التجارية. وكذلك، سيقوم المركز بتقديم الدعم للحوار بين القطاعين العام والخاص

لضمان وضع الاستراتيجية القطرية وتنفيذها بمشاركة كاملة من قطاع الأعمال. وسيعزز أيضا تجاربه الناجحة في مجال تنمية قطاع التصدير. وسيستهدف بصورة متزايدة القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة في مجال التصدير في البلدان التي يتوافر فيها التزام قطري قوي. وسيحقق المزج بين الدعم المباشر للمؤسسات وتعزيز قدرات مقدمي خدمات الأعمال التجارية نهجا أكثر تكاملا يركز على إدخال تحسينات ملموسة وحسنة التوقيت على الأعمال التجارية؛

(د) الحلول المنسقة إقليميا: كثيرا ما يكون دعم نمو الصادرات من خلال البرامج الإقليمية فعالا. وسيقوم المركز بدعم تقوية الروابط بين البلدان حيثما تستجيب الحلول الإقليمية للتحديات التجارية المشتركة. وسينطوي هذا على إيجاد بعد إقليمي في تنمية الصادرات تشترك فيه الهيئات الإقليمية، ومصارف التنمية، والمؤسسات الأكاديمية أو مؤسسات التدريب المهني، والغرف التجارية والرابطات القطاعية. ويتوقع المركز أيضا إنجاز عدد قليل من البرامج الإقليمية الأوسع نطاقا على غرار البرنامج الثاني لبناء القدرات الأفريقية في مجال التجارة؛

(هـ) استخدام المنافع العامة العالمية بوصفها حلولا يمكن الوصول إليها على الصعيد العالمي: من الهام للغاية لتعميم الفهم لكيفية عمل الأسواق وشفافية ذلك العمل أن تتمكن جميع البلدان النامية من الحصول على أكبر عدد ممكن من الخدمات التي يوفرها المركز. وسيقوم المركز، من أجل زيادة إمكانية الوصول وإيجاد المنافع العامة بتوسيع نطاق المعلومات التي يوفرها عبر الإنترنت عن طريق منصة إلكترونية. وتشتمل الخدمات المزمع توسيعها عن طريق تقديمها عبر الانترنت على الخدمات والمطبوعات التي توفر المعلومات والمعرفة التجارية ذات الصلة بقدرة المؤسسات على المنافسة، والسياسات التجارية في مجال الأعمال والأدوات التحليلية من قبيل الأدوات الإلكترونية مثل ''التجارة من أجل التنمية المستدامة''. وسيقوم المركز بوضع مبادرات عالمية للتدريب المهني وتنفيذها من أجل دعم إنشاء وإدارة مؤسسات دعم التجارة وتعزيز الكفاءة في تقديم خدماتها لمؤسسات التصدير. ولضمان النوعية الكافية للمواد التدريبية، ستقوم أطراف ثالثة موثوقة بالمصادقة على تقديم هذه الخدمات. وعندئذ سينفذ التدريب من خلال شبكة عالمية من الشركاء المعترف بهم ومن خلال منصة للتعلم الإلكتروني. وسوف يتواصل تكييف المناسبات العالمية التي يتولى المركز أمرها، ولا سيما المنتدى العالمي لتنمية الصادرات وجوائز منظمات ترويج التجارة العالمية، بحيث توفر منهاج عمل مناسبا للنظراء الرئيسيين في الأوساط الدولية المعنية بتعزيز التصدير وتنمية الأعمال التجارية، بغية ترسيخ الممارسات الجيدة، وتطوير الشبكات المستنيرة. وتحقيقا لنفس الهدف، يدرس المركز مبادرة جريئة تجمع بين الجوائز الوطنية والجوائز العالمية للترويج لأفضل ممارسات مؤسسات التصدير؛

(و) التركيز على النواتج والآثار: استجابة لطلبات العملاء وتوقعات الجهات المانحة، سيتحمل تحقيق النواتج والآثار المقررة في الوقت المناسب موقعا بارزا ضمن أعمال التخطيط والتنفيذ التي يقوم بها المركز. وسيفضي تحسين عملية إدارة دورة المشاريع إلى إشراك المركز، بالتعاون مع النظراء، في تحديد النواتج والآثار المتفق عليها. وسيؤدي تعزيز مراقبة الجودة في أعمال التخطيط والرصد إلى تحسن إدارة المؤسسات.

١٣-٣٣ وسيتعين، ضمانا لفعالية هذه الاستجابات المتعلقة بتنفيذ البرامج، أن يجري إكمالها من خلال تنفيذ الاستجابات التنظيمية الداخلية الخمس التالية:

(أ) حشد المزيد من الموارد: يقوم المركز بتطوير القدرة على إدارة محفظة أكبر من المشاريع استجابة لطلبات العملاء. وفي هذا الصدد، يأمل المركز في زيادة نفقاته السنوية الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية إلى ٤٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٣. وسيقوم المركز بتعزيز العلاقات القائمة مع الجهات المانحة لتأمين التزامات التمويل الطويل الأجل. وسيتم تطبيق استراتيجيات جديدة لاستغلال الفرص المتاحة من خلال الإطار المتكامل المعزز، وهو مبادرة لست مؤسسات متعددة الأطراف (هي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) تكمل كل منهما الأخرى، في إطار اختصاصاتها المتميزة، من أجل تقديم قدر أكبر من عائدات التنمية لأقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلا عن بناء شراكات استراتيجية مع المصارف الإقليمية وبرامج التنمية الثنائية، ومصادر تمويل جديدة تشمل المؤسسات الخاصة؛

(ب) الارتقاء بمستوى الإدارة المالية: يتعين على المركز أن يعمل في بيئة مالية معقدة. ولذلك، فإنه سيرتقي بمستوى تنبؤاته المالية وإدارته للتدفقات النقدية ومراقبته لميزانيات المشاريع، بالتزامن مع تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكذلك، سيجري تحسين عمليات الإدارة المالية لتحقيق الشفافية الداخلية والمساءلة الخارجية. وثمة هدف رئيسي يتمثل في زيادة الاحتياطي التشغيلي للمركز إلى ١٥ في المائة من ميزانيته الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية من أجل توفير القدرة على التنبؤ والاستمرارية في إنجاز المشاريع؛

(ج) الاستثمار في الموارد البشرية: تشكل موارد المركز البشرية العامل الرئيسي في نجاحه كمنظمة. وسيواصل المركز الاستعانة على الصعيد العالمي بمصادر مختلفة، واستقطاب وتوظيف المواهب عالمية المستوى. وسيولى اهتماما خاصا لتشجيع التفوق وقيم المركز في مجال القيادة وإدارة الناس. وسيجري تدريب موظفي المركز ودعمهم بصورة أفضل من خلال تحسين العمليات المتعلقة بتعزيز العلاقات مع العملاء وإدارة المشاريع وتقييم الأداء؛

(د) تحسين الاتصالات: سيواصل المركز تعزيز سياسته القائمة على طرح ''صورة واحدة'' تقدم رسالة واحدة على المستوى المؤسسي، و ''تحقيق التصدير للصالح العام''. وكي يتمكن المركز من خدمة عملائه بشكل أفضل، سيقوم بإعداد منشورات تقنية جديدة وسيستفيد بصورة أكبر من أنظمة الإيصال الجديدة المتوافرة لدى وسائط الإعلام بهدف الوصول إلى جماهير أوسع نطاقاً. ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتوفير معلومات إدارية أعلى جودة، يجب على المركز أن يستثمر في نظم المعلومات الحديثة وما يرتبط بها من عمليات إدارية. ويتوقع المركز، من خلال الاستثمار الكافي، أن يرتقي بطائفة واسعة من نظم المعلومات بما يشمل تعزيز وجوده على شبكة الإنترنت والمحتوى المرتبط به، والارتقاء بعمليات الأعمال التجارية المتعلقة بإدارة العلاقات مع العملاء، وإدارته لدورة المشاريع؛

(هـ) زيادة فعالية المنظمة: سيكون من المهم للغاية من أجل تنفيذ البرامج المقررة للبلدان النامية أن تتواصل إجراءات التحسين عن طريق التعلم من التجربة. ويعكس تنفيذ سياسة التقييم الجديدة، بما في ذلك تقديم تقرير تقييم سنوي يشمل على استقصاء للعملاء، والتقرير السنوي للمركز، التزام المركز بإجراء عمليات استعراض شفافة وتنفيذ خطط للعمل وتقديم التقارير بغية رفع مستوى المعايير والجودة بصورة منهجية. وسيعمل المركز باستمرار على رفع مستوى مهاراته الإدارية ليتمكن من الاستجابة للبيئة السريعة التغير التي يعمل فيها. وسيقوم المركز، استنادا إلى تجربته الحالية والاحتياجات التي أعرب عنها العملاء في البلدان النامية، بأداء دور هام في دعم التوسع في الصادرات. ويتمثل هدف المركز في أن يكون شريكا في التنمية من أجل نجاح التصدير. وسيعزز النجاح في تنفيذ الإجراءات الواردة في الخطة الاستراتيجية دور المركز في خدمة مصالح نظرائه الرئيسيين في الأوساط الدولية المعنية بتعزيز التصدير وبتنمية الأعمال التجارية.

١٣-٣٤ ويهدف برنامج منشورات المركز، الذي يندرج في إطار برنامجه الشامل للتعاون التقني، إلى مساعدة قطاع الأعمال التجارية في البلدان النامية على زيادة نصيبه من الصادرات الدولية. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، سيجري من خلال برنامج منشورات المركز تقديم الأفكار المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة الدولية وتولي زمام القيادة في هذا المجال، كما سيتواصل تثقيف وتمكين مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، مع إبقاء الجهات المانحة على علم بمشاريع المركز وخبرته الفنية. وعلاوة على ذلك، توجه منشورات المركز مقرري السياسات، ومؤسسات دعم التجارة، والأعمال التجارية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع التجارية التي تسهم في ''تحقيق التصدير للصالح العام''، مما يسهم في استخدام التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيقوم المركز بتحديث مكتبته التي تحتوي على نصوصه المرجعية الأكثر شعبية وتعهد شؤونها؛ وسيواصل نشر منشورات تستهدف قطاعات أو أقاليم محددة؛ وسيقدم مجموعة مختارة من مقالات الرأي ذات السمعة العالمية حول القضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة. وسيتيح المركز هذه المنافع العامة لعملائه على نطاق أوسع من خلال تعزيز موقعه الشبكي. ويتوقع أن يصل مجموع عدد المنشورات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، إلى ٥٦٣ منشورا، منها

٤٨٢ منشورا متكررا و ٨١ منشورا غير متكرر. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة حجم المنشورات والنماذج التدريبية والدوريات التقنية، وذلك في أعقاب فترة من إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم الاستراتيجي وعملا بنهج التحول من المنشورات المطبوعة إلى المنشورات المتاحة على شبكة الإنترنت، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وتوافر المرونة اللازمة لإنتاج كمية أكبر.

١٣-٣٥ ومن أجل دعم الأنشطة المذكورة أعلاه، سيواصل المركز ترشيد استخدام موارده الحالية من الميزانية العادية لدعم تطوير البحوث التطبيقية، والأدوات، والمنتجات والبرامج. وتُستخدم موارد الميزانية العادية أساسا من أجل تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بحالة السوق والفرص التجارية واستنباط أدوات عامة لاعتمادها واستخدامها لاحقا من جانب فرادى المؤسسات أو المنظمات الشريكة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذا التركيز على البحوث التطبيقية يكفل ارتفاع مستوى التعاون التقني للمركز، كما يكفل بشكل فعال تقصير مهلة تقديم المدخلات وتخفيض تكلفتها على المستوى الميداني. ويتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها وسيلة لدعم البحوث وتقديم مدخلات المساعدة التقنية. ولا يزال الطلب على المساعدة التقنية من المركز يتجاوز الموارد المتاحة له مما يدفع المركز إلى البحث عن سبل مبتكرة لتقديم مساعدته.

١٣-٣٦ ويضطلع المركز بأنشطة التعاون التقني بالتنسيق مع الهيئتين المؤسستين له، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وسيتواصل السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية أساسية من أجل استكمال ميادين الخبرة اللازمة للمركز وإتاحة المجال لزيادة الخدمات المقدمة في القطاعات والمناطق التي يتطلب تعقد القضايا فيها إسهام شركاء متخصصين مختلفين. وسيشمل ذلك إقامة تحالفات جديدة مع القطاع الخاص، وزيادة عدد الشراكات مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في البلدان النامية ووضع نماذج جديدة من هذه الشراكات، ورفع مستوى الترابط وتوطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المشتركة في بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وكذلك، سيعمل المركز بصورة وثيقة مع وكالات تقديم المعونة في إطار مبادرتي الإطار المتكامل المعزز والمعونة من أجل التجارة وسيستخدم خبراته الأساسية لتعزيز التجارة وتطوير الصادرات. وسيجري تمتين الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة من قبيل أمانة الكومنولث والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واللجان الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية. وسيوثَّق التعاون المباشر في مجال تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها مع وكالات التعاون التقني الثنائية، وعلى رأسها الوكالات الموجودة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٣-٣٧ وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أصبحت الحاجة إلى التغيير أكثر إلحاحا بالنسبة للمركز، حيث ازدادت سرعة التحول الداخلي نتيجة الاعتراف بالتغيرات الناشئة في البيئة الخارجية، وإجراء تقييم خارجي

شامل للمركز، فضلا عن التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المركز التي أقرها الفريق الاستشاري المشترك في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ووصول فريق إدارة جديد. والتغيير هو جهد متواصل يشمل إدارة المركز وموظفيه وأصحاب المصلحة كافة من أجل الحفاظ على جدوى عمليات المركز وتركيزها وتعزيز النهوض بمستوى النتائج والآثار. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، سيقوم المركز بمواصلة هذه العملية المنسقة والمنظمة وتعميقها بغية تحديد أهداف تخضع لاستعراض دوري من أجل استخلاص الدروس وإجراء التعديلات.

١٣-٣٨ ويتكون الهيكل التنظيمي للمركز، الذي يرأسه مدير تنفيذي، من ثلاث شعب فنية، وشعبة دعم البرامج. ويتولى مكتب المدير التنفيذي القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير المركز وإدارته. ويقوم المكتب بقيادة وتنسيق برنامج العمل المؤسسي من خلال التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ المهام الرئيسية المتمثلة في التقييم وتعبئة الموارد وضمان النوعية. ويمثل مكتب المدير التنفيذي المركز على المستوى التنفيذي أمام الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات. ويرأس المكتب لجانا رئيسية من أجل ترسيخ التنمية المؤسسية وتوجيه السياسات، وتحديد التوجه الاستراتيجي، ويتولى أيضا مسؤولية عمليات الاتصال والإعلام على صعيد المركز، وهي عمليات سيكون لها دور متزايد الأهمية في إنجاز المشاريع والتوعية بخبرة المركز ونظرائه.

١٣-٣٩ وقد روعيت الحاجة إلى تزويد العملاء بخدمات مخصصة قائمة على الطلب في عملية إعادة هيكلة المركز، التي تمت خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتي تضمنت إنشاء شعبة السياسات والبرنامج، وضم المكاتب الجغرافية/الإقليمية في مجموعات، وإرساء دور استراتيجية التصدير والأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة. ومن هذا المنطلق، سوف تقوم شعبة السياسات والبرامج بما يلي:

(أ) توفير القيادة والمعارف المتخصصة للعملاء من البلدان وفهم احتياجاتهم في مجال تنمية الصادرات والترويج لها والتمكن من بناء حلول مناسبة بالتعاون مع الشعب الفنية في المركز والمنظمات الشريكة. وستتولى الشعبة أيضا مسؤولية تقييم الاحتياجات ووضع البرامج حسب كل بلد ومنطقة، وزيادة الدعم الخاص بكل بلد في مجالات تصميم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ورصدها وتنسيقها. وسيجري التركيز بصفة خاصة على المساعدة المتصلة بالتجارة المقدمة للفئات الأكثر ضعفا في العالم النامي، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمقدمة في حالات ما بعد النزاع. وسيلتمس توثيق التعاون مع البلدان الشريكة أيضا من خلال زيادة حضور المركز ميدانيا، بما في ذلك من خلال منسقي البرامج الإقليمية ومستشاري المشاريع القطرية والمكاتب الإقليمية في البلدان الشريكة؛

(ب) توسيع وتكثيف التعاون النشط الذي يضطلع به المركز مع نظرائه الرئيسيين في البلدان الشريكة بغية القيام بفعالية وكفاءة بوضع برامج أكثر تكاملا للمساعدة التقنية. وسيجري، مع مراعاة الموارد

المتاحة، وضع الاستراتيجيات القطرية للتجارة التصديرية على أساس تقييم الاحتياجات التشاركية، واحتمال إنجاز النتائج وتحقيق الصالح العام. وستُنَسَّق الأنشطة القطرية التي يضطلع بها المركز بصورة أكثف لتحقيق أقصى قدر من التآزر، وستوضع وثائق عملية للبرامج لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الشريكة والامتثال لمتطلبات الجهات المانحة. وكذلك، سوف تقوم الشعبة بتعبئة مزيد من الموارد وتخصيصها وفقا للاستراتيجيات القطرية، وتكثيف رصد التقدم المحرز والنتائج المتحققة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء؛

(ج) تولي مسؤولية تنظيم المنتدى العالمي لتنمية الصادرات، الذي أصبح نشاطا رئيسيا للمركز يتضمن تنظيم دورة سنوية للبحث والتشاور والنشر وتقديم المساعدة التقنية على الصعيد الميداني مع التركيز على أفضل الممارسات في مجال تنمية الصادرات من منظور الاستراتيجيات. ويوفر هذا المنتدى إطار عمل يمكن بواسطته للبلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اعتماد نهج استراتيجي لتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وتخصيص مواردها المحدودة لتنمية الصادرات الوطنية بشكل أكثر فعالية. وهكذا سيحتفظ المنتدى بمهامه ووظائفه الحالية، وسيتم الإنفاق عليه من خلال استخدام موارد الميزانية العادية للأنشطة الرئيسية، والموارد الخارجة عن الميزانية للتنفيذ على المستوى الوطني أو الإقليمي.

١٣-٤٠ وستعزز شعبة تطور السوق تركيزها على دفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص من أجل تمكين البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، من الاستفادة من اتجاهات السوق المتغيرة. وسوف تشمل الاتجاهات الرئيسية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التكيّف مع التغيرات الهيكلية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية، والاستجابة لطلبات السوق المتعلقة بزيادة الاستدامة البيئية، وزيادة شفافية التدابير غير الجمركية. ولزيادة الأثر والاستدامة، ستحدّث شعبة تنمية الأسواق منتجاتها بما يتماشى مع الاهتمام العام للمركز بالمشاريع الأكبر ذات الآجال الأطول، وبتطوير الحلول الإقليمية وتوفير المنافع العامة العالمية بما في ذلك إنجاز البرامج من خلال التعلم الإلكتروني. وفي إطار هذه العملية، ستنسق الشعبة أيضا نهجها بحيث تستهدف المجموعات الثلاث من عملاء المركز، ومؤسسات دعم التجارة (باعتبارها أساسا من الجهات المضاعفة للفائدة)، ومقرري السياسات (حيث توفر برامج الشعبة الدعم للقرارات المتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات) والمؤسسات (التي تستخدم المعلومات التجارية والموارد القطاعية والأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت بصورة مباشرة). وستقدم الشعبة المساعدة من خلال ثلاثة برامج تقنية أساسية:

(أ) سيحافظ برنامج البحوث والتحليلات اللوجستية على إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الجودة العالية المتعلقة بالتدفقات التجارية والتعريفات الجمركية والاستثمار باعتبارها من المنافع العامة العالمية، وسيركز على زيادة شفافية القضايا الرئيسية الناشئة، مثل التدابير غير التعريفية، بالنسبة للقطاع الخاص. وستقوم أيضا شعبة السياسات والبرامج بإجراء دراسات متعمقة بشأن قضايا محددة

متصلة بالتجارة باعتبارها مدخلات في مجال الاختصاص المتعلق باستراتيجية التصدير، وستضطلع بالبرامج القطرية والإقليمية المتكاملة وعمليات الاستراتيجية الإنمائية الموجهة نحو القطاع الخاص، من قبيل الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري؛ وستبني قدرة مستدامة في مجال أبحاث السوق من خلال التدريب وبرامج الإرشاد التي تنفذ، إما في إطار المشاريع القطرية والإقليمية المتكاملة أو في إطار برنامج التعلم الإلكتروني الشامل الخاص بالمركز؛

(ب) سيركز برنامج خدمات المعلومات التجارية على توفير فرص الحصول على المنافع العامة من خلال موارد المعلومات التجارية المتاحة على شبكة الإنترنت والأدوات التي تقدم أحدث المعلومات الخاصة بحالة الأسواق واتجاهاتها فيما يتعلق بالمواضيع والمنتجات المتصلة بالتصدير. وسيعزز برنامج خدمات المعلومات التجارية جهوده الرامية إلى وضع نظم للمعلومات والشبكات التجارية المخصصة لمنظمات أو بلدان أو مناطق محددة، وسيقدم الخدمات الاستشارية لمؤسسات دعم التجارة في مجال إدارة المعلومات التجارية ونشر المعلومات التجارية اعتمادا على شبكة الإنترنت. وتدعم المركز مجموعة من المبادرات الميدانية في مجالي التدريب وبناء القدرات، مما ييسر تطوير شبكات المعلومات التجارية في البلدان النامية. وسيضع برنامج خدمات المعلومات التجارية حلولا تقوم على التعلم الإلكتروني في مجال إدارة المعلومات التجارية والبحث عن المعلومات التجارية والاستفادة منها على نحو فعال.

(ج) سيوفر برنامج القدرة التنافسية القطاعية المعارف المتعلقة بالمنتجات والخدمات من أجل التوصل إلى حلول للتنمية القطاعية تحركها الأسواق. وسيقوم البرنامج بمساعدة المؤسسات عن طريق الرابطات القطاعية للوقوف على الفرص المتاحة في الأسواق، وتحليل سلاسل القيمة في القطاعات المقابلة، وتصميم وتنفيذ الحلول التي تتيح للمشاريع انتهاز الفرص المتاحة في السوق والتقيد بشروط المشتري، وذلك على نحو متزايد في الأسواق الناشئة. وسيتم التشديد بصورة خاصة على القطاعات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك التجارة في قطاع الخدمات. وكذلك، سيتم ربط المجتمعات الفقيرة بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وبالتالي سيكون الإسهام المباشر في الحد من الفقر محورا رئيسيا لجميع الأعمال القطاعية.

١٣-٤١ وستشدد شعبة الأعمال والدعم المؤسسي التركيز على توفير الحلول المناسبة من خلال بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة، مع توفير شبكات محترمة ومعروفة وبيئة تجارية مواتية لكفالة وبناء القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المصدرين في البلدان النامية. وتهدف الشعبة على وجه التحديد إلى توفير حلول حسب الطلب للمجموعات الثلاث من عملاء المركز، وهي مؤسسات دعم التجارة، وصانعو السياسات، والمؤسسات، على النحو التالي:

(أ) سيجري من خلال تعزيز مؤسسات دعم التجارة بناء قدرات تلك المؤسسات بوصفها مراكز لمضاعفة القدرات التقنية، من خلال عرض خدماتها على نحو يتماشى مع أفضل الممارسات التي

تم التوصل إليها عن طريق المنهجية المرجعية للمركز والتواصل فيما بين الشبكات، وسيجري في سبيل ذلك تصميم الوثائق وإعدادها وتحديثها ورفع مستواها باستمرار. وستساعد الشعبة مؤسسات دعم التجارة في تحسين أنشطتها المولدة للأعمال بغية زيادة حصة السوق التي تحظى بها شركاتها المصدرة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيجري تحديث شبكة مؤسسات دعم التجارة ورفع مستواها، كما يرتقب إنشاء منصة تعليمية لتلك لمؤسسات. وسيجري تنسيق الممارسات المرجعية لتتمشى مع الاحتياجات التي أعربت عنها أوساط مؤسسات دعم التجارة، مثل المؤتمر العالمي لمنظمات ترويج التجارة الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠١٠؛

(ب) سيجري من خلال إرساء قدرة المؤسسات على المنافسة تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصدّرة، وذلك بتحسين المهارات التي يحتاج إليها المديرون بغية الاستعداد للتصدير، والاستفادة إلى أقصى حد من سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وكسب حصة من السوق من خلال التسويق وبلورة العلامات التجارية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التمكين بواسطة التكنولوجيا الإلكترونية). وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في استحداث ممارسة تسويقية تشتمل على مكوّن قوي يعتمد على بلورة العلامات التجارية من أجل زيادة أنشطة إضفاء القيمة عند المنبع، وعلى منهج تدريبي مجدد؛

(ج) سيجري من خلال تهيئة بيئة للأعمال تسهل إيجاد بيئة تصدير مواتية من خلال تصميم وتطوير برامج للمساعدة في المسائل القانونية التي قد تُثار قبل عمليات التصدير وأثناءها وبعدها، من خلال الربط بين المؤسسات والشركات فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالوصول إلى مصادر التمويل وتوفير خدمات التسهيلات التجارية للحد من تكاليف المعاملات التجارية.

١٣-٤٢ وستواصل شعبة دعم البرامج تقديم الدعم الإداري واللوجستي والتقني للمركز. وهي مسؤولة عن مساعدة إدارة البرامج في المركز على ضمان الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية وغيرها من موارد المركز في سياق تخطيط وتنفيذ برنامج عمله. والشعبة مسؤولة أيضا عن فعالية استقدام الموظفين وتوزيعهم وعن كفالة تنفيذ سياسات وخطط الموارد البشرية؛ وعن تسجيل جميع نفقات المركز العادية والخارجة عن الميزانية والإبلاغ عنها ورصدها وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وعن التخطيط الفعال لاستخدام الموارد المالية المتاحة للمركز. وتمثل الشعبة المركز في اجتماعات وأنشطة التنسيق التي تجري بين الوكالات في سياق الأنشطة الإدارية والقانونية والتكنولوجية والأمنية وهي مسؤولة عن الاتصال بهيئات الرقابة وعن أعمال التخطيط والتنسيق المتعلقة بتنفيذ توصياتها وتقديم التقارير في ذلك الشأن. وتهدف أنشطة الشعبة إلى المساهمة في تنفيذ الولاية وفي الجهود التي يبذلها المركز ككل لزيادة حجم المساعدة التقنية وفعاليتها.

الجدول ١٣-٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال التجارة وإمكانات التصدير

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) دعم إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق تحسين الدعم لواضعي السياسات	(أ) '١' زيادة عدد استراتيجيات تنمية الصادرات، بما في ذلك عدد الحالات التي يتم فيها دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة للدعم المقدم من المركز لتمكين صانعي القرارات من وضع برامج فعالة لتنمية التجارة والصادرات مقاييس الأداء: عدد استراتيجيات تنمية التجارة الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥٢ استراتيجية الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٩٨ استراتيجية '٢' ازدياد عدد شبكات البلدان التي أوجدت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وازدياد عدد المقترحات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف التي تعدها وتنفذها شبكات البلدان بدعم من المركز لتمكين متخذي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية مقاييس الأداء: عدد الشبكات القطرية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: ٤٣٤ شبكة الهدف للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١: ٦١٨ شبكة عدد المقترحات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
		تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ مقترحا الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٥ مقترحا
		'٣' ازدياد عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية للبلدان عبر المدخلات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، بدعم من المركز لتمكين متخذي القرارات من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية مقاييس الأداء: عدد المواقف التفاوضية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٤ موقفا تفاوضيا الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٧٠ موقفا تفاوضيا
(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم الدعم للأعمال التجارية	(ب)	'١' ازدياد عدد مؤسسات دعم التجارة التي حسَّنت المرتبة التي تحتلها في نظام التقييم المرجعي لمؤسسات دعم التجارة الذي يطبقه المركز، بفضل دعم المركز لها مقاييس الأداء: عدد مؤسسات الدعم التجاري الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٦ مؤسسة الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٨ مؤسسة
		'٢' ازدياد عدد المقترحات المتصلة بالسياسات التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة إلى السلطات المختصة، والتي تتضمن دعم المركز مقاييس الأداء: عدد المقترحات المتعلقة بالسياسات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٤ مقترحا الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٠ مقترحا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات عن طريق التدريب والدعم المقدمين من المركز	(ج) '١' زيادة عدد المؤسسات التي جرى تمكينها من صياغة استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية عن طريق التدريب الذي وفره المركز بشأن قضايا إدارة الصادرات، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر مقاييس الأداء: عدد المؤسسات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٥٠٠ مؤسسة الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ ٨٥٠ مؤسسة '٢' ازدياد عدد المؤسسات التي جرى تمكينها كي تصبح مستعدة للتصدير عن طريق أنشطة التدريب التي وفرها المركز وركز فيها على الاستعداد للتصدير، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر مقاييس الأداء: عدد المؤسسات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٠٠ مؤسسة الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٩٠ مؤسسة '٣' ازدياد عدد المؤسسات التي وجدت مشترين محتملين، وقامت نتيجة لذلك بمعاملات تجارية عن طريق الدعم الذي وفره المركز مقاييس الأداء: عدد المؤسسات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: ١ ٥٠٠ مؤسسة الهدف للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١: ١ ٦٥٠ مؤسسة

العوامل الخارجية

١٣-٤٣ يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) تواصل المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى؛ (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية؛ (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ (د) عدم تغير الولايات التي لها تأثير على المركز الممنوحة للأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الأخرى؛ (هـ) توافر بيئة مواتية في البلدان المتلقية في شكل سياسات ضريبية ومالية وغيرها من التدابير، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية.

النواتج

١٣-٤٤ ستنجز خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١:

(أ) الخدمات للهيئات الحكومية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' تقديم الخدمات الفنية: الاجتماعات السنوية الرسمية وغير الرسمية للفريق الاستشاري المشترك (٤)؛ اجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني العالمي (٦)؛

'٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المركز ومرفقاته (٨)؛ وتقارير الفريق الاستشاري المشترك (٢)؛

(ب) أنشطة فنية أخرى (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' المنشورات المتكررة: الكتاب الرئيسي (١)؛ المجلة الرئيسية (٣٢)؛ الكتب والدراسات المتكررة (١٤) الأدلة والببليوغرافيات (٧)؛ الدوريات التقنية (٤١٧)؛ قواعد البيانات التحليلية التجارية المتاحة على شبكة الإنترنت (١١)؛

'٢' المنشورات غير المتكررة: دراسات السوق الاستقصائية التي تهدف إلى ترويج التجارة وكتيبات عن السلع الأساسية (٨١)؛

'٣' ستتوافر أيضا بانتظام خدمة للرد على استفسارات شبكة مؤسسات دعم التجارة التابعة للمركز الدولي، تعالج ما يقرب من ٥٥٠ استفسارا فنيا.

(ج) التعاون الفني

'١' الخدمات الاستشارية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): سيجري تنظيم ما يقرب من ٣ ٠٠٠ بعثة قصيرة الأجل، استجابة للطلبات الواردة من الحكومات والمؤسسات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بغية تقييم وتصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع أو مكونات برامج محددة تتعلق بالتعاون التقني. وستشمل المجالات التقنية المحددة التي تغطيها الخدمات الاستشارية تقييم احتياجات المستعملين والفجوات في القدرات؛ وإجراء تقييمات لإمكانيات التصدير القطاعية، ووضع استراتيجيات وطنية وقطاعية في مجال التصدير؛ وإقامة خدمات وشبكات للمعلومات التجارية وتعزيزها وإدارتها وقياس الأداء المتصل بذلك؛ وتحليل السوق؛ وبناء قدرات شبكة دعم التجارة الوطنية، بما في ذلك الرابطات المعنية بالمنتجات والخدمات، والآثار المترتبة على النظام التجاري المتعدد

الأطراف فيما يتعلق بالأعمال التجارية؛ وتنمية القدرات وتحسين الخدمات في مجالات الكفاءة الإدارية، والكفاءة الإلكترونية، وتمويل التجارة، والقانون التجاري، وإدارة الجودة ومعاييرها، وتغليف الصادرات؛ وتطوير المؤسسات، وتدريب المدربين في مجالات التصدير، وإدارة المشتريات والإمداد؛ ونظم التجارة الإلكترونية وإدارة سلسلة الإمداد القائمة على الحاسوب؛ وإصلاح وتحسين المشتريات العامة؛

'٢' التدريب الجماعي (الموارد الخارجة عن الميزانية): ما يقرب من ٦٥٠ نشاط للتدريب والتوعية (ما يقرب من ٠٠٠ ٣٤ مشارك) يتعلق بمواضيع منتقاة؛

'٣' المشاريع الميدانية (الموارد الخارجة عن الميزانية): ١٢٦ مشروعا (٨٠ مشروعا وطنيا و ٢٦ مشروعا إقليميا و ٢٠ مشروعا أقاليميا).

الجدول ١٣-٧

الاحتياجات من الموارد: (الميزانية الكاملة)

	الموارد (بآلاف الفرنكات السويسرية)		الوظائف	
	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الفئة				
الميزانية العادية				
الوظائف	٥٢ ٢٥٢,٢	٥٦ ٠٤٦,٩	١٥٦	١٦٦
غير الوظائف	١٥ ٨٨٧,٤	١٦ ٠٤٢,١	–	–
المجموع الفرعي	**٦٨ ١٣٩,٦**	**٧٢ ٠٨٩,٠**	**١٥٦**	**١٦٦**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٨١ ١٨١,٢	٩٠ ٦٠٠	٢٠	٢٠
المجموع	**١٤٩ ٣٢٠,٨**	**١٦٢ ٢٨٩**	**١٧٦**	**١٨٦**

١٣-٤٥ سيشمل المبلغ المقترح للوظائف البالغ ٩٠٠ ٠٤٦ ٥٦ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف) ما يلي: (أ) مبلغ ٢٠٠ ٢٥٢ ٥٢ فرنك سويسري لاستمرار ١٥٦ وظيفة (٨٣ من الفئة الفنية و ٧٣ من فئة الخدمات العامة)؛ (ب) مبلغ ٠٠٠ ٢٧٧ فرنك سويسري ناتج عن الأثر المؤجل الذي خلفته إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٤، وإنشاء ثلاث وظائف من الرتبة ف-٢ جرت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ (ج) مبلغ صاف قدره ٧٠٠ ٥١٧ ٣ فرنك سويسري لتغطية ١٢ وظيفة اقترح إنشاؤها على النحو التالي: ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ ف-٢؛ ويعوض عنها جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

١٣-٤٦ وسيشمل المبلغ المخصص للموارد غير المتصلة بالوظائف والمقدر بـ ١٠٠ ٠٤٢ ١٦ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف) الاحتياجات اللازمة للمساعدة المؤقتة، والخبراء الاستشاريين، والسفر الرسمي،

والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والمنح والتبرعات المقدمة للأنشطة والخدمات المشتركة للأمم المتحدة.

١٣-٤٧ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٩٠ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، استنادا إلى الزيادة البالغة في الموارد المالية الموجهة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة واعتبار الجهات المانحة المركز جهة هامة تلقي لهذا النوع من المساعدة. ويجري المركز حاليا مفاوضات مع الجهات المانحة لتمويل برامج متكاملة واسعة النطاق، ولا سيما في أفريقيا.

الجدول ١٣-٨

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وعن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
(A/62/7/Add.10)	
أوصت اللجنة بأن يستفيد المركز، في سياق اعتماد الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، من خبرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والدروس التي استخلصتها (الفقرة ٨).	تبادل المركز خبراته مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في سياق عملية إدارة التغيير، وهو يواصل الانتقال إلى الإدارة والميزنة القائمتين على النتائج. ويجري تبادل الدروس المستفادة في إطار شبكة غير رسمية من النظرا.
تقرير مجلس مراجعي الحسابات	
(A/63/5 (Vol. III) (Supp))	
أوصى المجلس بأن يواصل مركز التجارة الدولية جهوده الرامية إلى زيادة مستوى الاحتياطي التشغيلي إلى أن يصل إلى المستوى المقرر؛ (الفقرة ٦ (ب)).	نظرا إلى الزيادة التي طرأت على أنشطة المركز، ولتسهيل احتياجاته التشغيلية الفعلية، يعمل المركز بشكل مستمر على استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي من أجل زيادته تدريجيا إلى المستوى المحدد بنسبة ١٥ في المائة من النفقات. ويرتقب إجراء المزيد من المشاورات بهذا الشأن مع الجهات المانحة، وينظر المركز في الخيارات المختلفة لتمويل الاحتياطي التشغيلي

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
أوصى المجلس بأن يسجل مركز التجارة الدولية البرمجيات بوصفها ممتلكات غير قابلة للاستهلاك لكي تدرج في قائمة موجوداته (الفقرة ٦ (د))	في سياق التحضير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠، سيُنظر في جميع الأصول غير المادية، بما في ذلك البرمجيات، لكي تدرج في قائمة موجودات المركز. ومن المقرر إجراء استعراض كامل لإجراءات الجرد خلال عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وذلك بهدف تحسين الرقابة على الأصول، وإنشاء نظام فعال لرصد جميع الممتلكات غير المستهلكة والإشراف عليها.

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

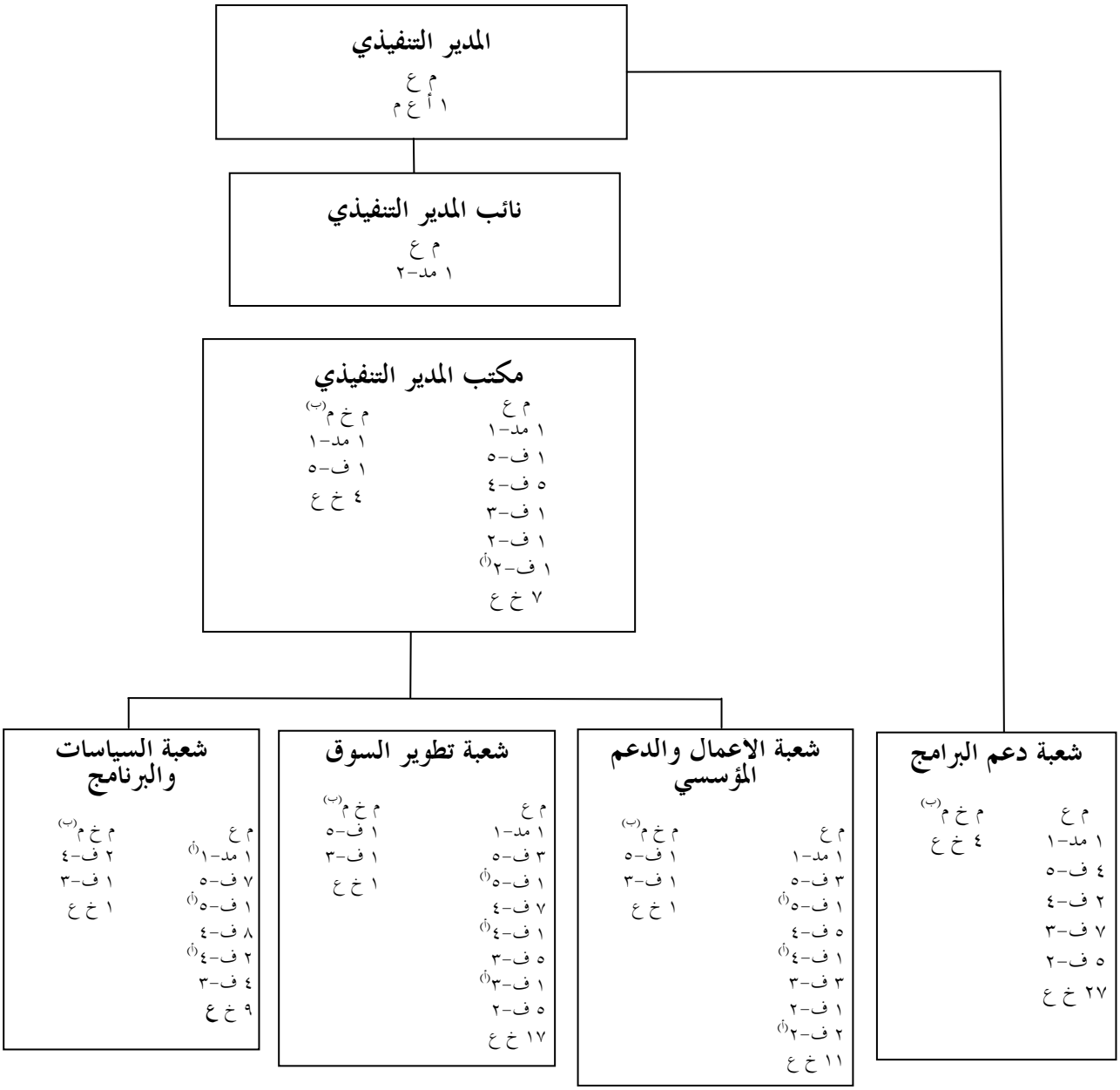

المختصرات: م ع: الميزانية العادية؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة.

(أ) وظائف جديدة.

(ب) بتمويل من الدعم البرنامجي.

مرفق

النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولن تنفذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

A/62/6 (Sect.13)/Add.1, paragraph	الناتج	الكمية	سبب التوقف عن التنفيذ
١٣-٣٢ (ب) '١'	أسرار التجارة: كتاب الأجوبة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مكيفا بحسب البلدان	١	تملك الآن جميع البلدان التي أعربت عن اهتمامها بالنشر وقدرتها عليه نسخة قطرية خاصة بها من هذا الكتاب.
١٣-٣٢ (ب) '١'	إدارة الجودة في مجال التصدير، مكيفة بحسب البلدان	٢	يجري عوضا عن ذلك تحديث الدليل العام المتعلق بهذا الموضوع، وقد أدرج ضمن المنشورات غير المتكررة.
١٣-٣٢ (ب) '١'	قواعد التجارة الدولية، مكيفة بحسب البلدان والمفاوضات المتعلقة بتسهيل التجارة	١	ليس هناك طلب على إجراء تكييفات أخرى حسب البلدان. ولا تزال الصيغة العامة متوافرة ومستخدمة.
١٣-٣٢ (ب) '١'	أدلة قطاع الأعمال إلى سبل الانتصاف التجاري	٢	لا مفر من وقف إنتاج هذه السلسة رغم وجود طلب عليها، بسبب انعدام الأموال اللازمة لإمداد المخطوطات.
١٣-٣٢ (ب) '١'	النشرات المتعلقة بتغليف الصادرات	٦	المعلومات الواردة في هذه النشرات تدرج حاليا في رزم نماذج التدريب على التغليف، المذكورة ضمن المنشورات غير المتكررة.
١٣-٣٢ (ب) '١'	الرسالة الإخبارية E@ITC	٦	عقب إعادة هيكلة بعض الأقسام داخل المركز، يجري دمج محتويات هذه الرسالة الإخبارية في الرسالة الإخبارية الخاصة بقدرة المؤسسات على المنافسة.
المجموع		**١٨**	